كيف يؤثر التقشف على حالة حقوق الإنسان في المنطقة الأورو-متوسطية؟

DROITS EUROMED RIGHTS

جويلية
2023

ما هو التقشف وما علاقته بحقوق الإنسان؟

التقشف، أو ضبط أوضاع المالية العامة، يشير إلى السياسة الرامية إلى خفض حجم الإنفاق العام بغرض التقليل من النفقات على القطاع العام، وكثيرًا ما تعتمدها الحكومات في أوقات الأزمات الاقتصادية. وقد يشمل ذلك، على سبيل المثال، رفع الدعم عن المواد الغذائية وخفض النفقات على أجور القطاع العام.

وقد تُخلّف مثل هذه التدابير أثار مدمرة على واقع حقوق الإنسان، على سبيل المثال مخالفة مبدأ عدم خفض الإنفاق الاجتماعي (عدم التراجع) وضمان تخصيص أقصى قدر من الموارد المتاحة للاستثمار في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية[1] . فمثلاً، تآكل بشدة نسيج نظام الرعاية الصحية في اليونان بفعل الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد وخفض النفقات الناتجة عن سياسة التقشف التي تطبقها الحكومة اليونانية منذ 2008، في انتهاك حق المواطن في الرعاية الصحية. وهناك أمثلة أخرى على حقوق قد تتعرض للمساس في خضم سياسة التقشف هاته من قبيل حقوق العمال والحق في الضمان الاجتماعي وفي التعليم والرعاية الصحية وفي التمتع بمستوى معيشي لائق، ناهيك عن الحماية من التمييز [2]. وعليه، يرى الخبراء أن فرض سياسات التقشف في أوقات الأزمات المالية يشكّل تعارضًا مع التمتع بحقوق الإنسان.

.

من المسؤول عن التقشف؟

تعدُّ تدابير التقشف سياسات تتبناها الحكومات وتخفيضات في الميزانية. ومع ذلك، فقد أشدت المؤسسات المالية الدولية، على غرار صندوق النقد الدولي، النصوحة على نطاق واسع وشجَّعت الحكومات ودفعتها إلى فرض تدابير كهاته كجزء من «شرطِيَّة السياسات» التي يضعها الصندوق مقابل الحصول على قروض من هذا النوع، في سياق التفاوض على القروض متعددة الأطراف. ووفقًا لصندوق النقد الولي: «في العادة، تتفق حكومة البلد العضو مع الصندوق على برنامج للسياسات الاقتصادية قبل تقديم الصندوق للقرض. وفي معظم الحالات، يكون التزام البلد باتخاذ إجراءات معينة على صعيد السياسات، وهو ما يُعرَف بشرطية السياسات، جزءا لا يتجزأ من إقراض الصندوق» [3].

ولما كانت الدول هي الطرف الرئيسي الذي يقع على عاتقه حماية حقوق الإنسان في أغلب الأوقات، فإن المؤسسات المالية ليست بأحسن حال فهي ضالِعة في مثل هذه الانتهاكات إذ تدعو إلى اجراء إصلاحية اقتصادية ذات تأثيرات سلبية متوقَّعة على واقع حقوق الإنسان[4].

التقشف يكتسح كافة أرجاء المعمورة

يُبرز صندوق النقد الدولي أن تدابير التقشف من المتوقع أن تمسَّ 85 بالمائة من سكان الكرة الأرضية في عام 2023. ومن المتوقع أن يعْمَد 94 بلدًا ناميًا إلى تخفيض نفقاته على القطاع العام خلال 2023[5].

أمثلة على تدابير التقشف المُعتمدة في البلدان التي وقع عليها الاختيار 2020-2022 [6]

	الجزائر	مصر	المغرب		الأردن	لبنان	تركيا	إيطاليا	إسبانيا	اليونان	بلجيكا	المملكة المتحدة
توفير الحماية	X	X	X	X	X	غير متوفر	X	X	X	X	X	X
اصلاح نظام	X	X	X	X		غير متوفر	X	X	X	X	X	
المرونة في سوق العمل	X	X	X		X	غير متوفر	X	X	X	X	X	

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ... في عين العاصفة

ما تزال منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هشة للغاية وغير قابلة على مجابهة الصدمات، فأوجه عدم المساواة تنتشر بكثرة والديون الخارجية تتفاقم، ينضاف إلى ذلك قلة شبكات الأمان الاجتماعي الشامل للجميع إن لم نقل انعدامها من الأساس، واعتماد اقتصادات هذه البلدان اعتمادًا كبيرًا على استيراد المواد الغذائية. وتجتاح المنطقة موجة من الأزمات الاقتصادية، على رأسها ظهور جائحة كوفيد19- والاضطرابات السياسية والنزاعات المسلحة. وعليه، فبلدان المنطقة لم تعِدَّ العدة جيدًا لمجابهة الأزمات التي تقرع أبوابها: فمن المتوقع أن تضرب أزمة الديون بشدة المنطقة مما ينذر ببروز موجة من تدابير التقشف،

في وقت تحاول فيه بلدان المنطقة دعم الحيز المالي. ويعكس الحجم الكبير للقروض الممنوحة من صندوق النقد الدولي لهاته الدول هشاشة المنطقة وعدم استعدادها للتصدي للصدمات: فقد أبرم صندوق النقد الدولي 18 اتفاقية مع بلدان عربية بين عامي 2010 و2021 فقط، مما يشير إلى قدرة صندوق النقد الدولي على ترك بصمة كبيرة في مجال الإصلاحات السياسية في المنطقة.

اتفاقيات صندوق النقد الدولي مع بلدان مُختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،2010-2021	عدد الاتفاقيات المبرمة، 2010-2021	السنة
تونس	3	2013 و2016 و2020
المغرب	4	2012 و2014 و2016 و2020
الأردن	3	2012 و2016 و2020
مصر	3	2016 و2020 و2021

لآثار المدمرة للتقشف الذي تضعه المؤسسات المالية الدولية شرطًا لحصول مصر على قروض

تعدٌّ مصر مثال على مدى دعم صندوق النقد الدولي للإصلاحات التي قد تُسفِر عنها آثار مدمرة على حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثل حقوق العمل والحق في الحصول على الغذاء. وتهدف الإصلاحات التشريعية التي نُفِّذت بموجب القانون رقم 18 لعام 2015، كجزء من حزمة تدابير التقشف، إلى تقليص عدد الموظفين في القطاع العام بدرجة كبيرة، مما أسفر عن عمليات تسريح جماعي للعمال طالت النساء أكثر من غيرهن من الفئات الأخرى. وأجبرت عمليات التسريح الجماعي وتقليص الأجور في القطاع العام، الذي يشكل المصدر الرئيسي لتوفير وظائف شغل للمرأة المصرية، النساء إما إلى ترك مناصب عملهم كليةً أو قبول الاستمرار في بيئات عدائية وغير متكافئة تفتقر إلى المزيد من التنظيم، بحيث قد يجنين أقل مما يجنيه الرجال بين 35% و40%.[7]

وتدهورت فرص الأسر المعيشية الأكثر عرضة للتهميش في الحصول على الغذاء، وظهر تأثيرها جليًا في وصول الأطفال للغذاء، نتيجة زيادة أسعار المواد الغذائية خلال تجسيد برامج صندوق النقد الدولي. [8] وبعد أن آخذت ظاهرة الفقر في التفاقم وارتفعت أسعار السلع الأساسية، فشلت برامج التأمين الاجتماعي التي تدعمها إصلاحات صندوق النقد الدولي الرامية إلى الابتعاد عن معايير النظام العالمي الحالي في تلبية احتياجات السكان، مما يترك أقل من 50 بالمائة من أولئك الذين يعانون من الفقر دون حماية[9].

ولا يقتصر التقشف على المنطقة لوحدها، بل إن منطقة جنوب أوروبا تشهد حاليًا موجة من تقليص النفقات على القطاع العام، كما هو الحال في إسبانيا واليونان على سبيل المثال.

المرونة في سوق العمل اليوناني

مرونة العمل هي عملية تعزيز قدرة أسواق العمل على الاستجابة لمتطلبات السوق من خلال منح أرباب العمل هامش أكبر من المرونة في توظيف العمال وتسريحهم وكذا في تغيير ساعات العمل وترتيبات الدَّوام اليومي. ثُمَّ إن عملية إضفاء المرونة على أسواق العمل قد تؤثر تأثيرًا كبيرًا على حقوق الإنسان للعمال، ولا سيما حقهم في العمل في ظروف لائقة وفي الاستفادة من مظلة الضمان الاجتماعي ومن حقهم في التفاوض الجماعي[10].

وشهدت حقوق العمال انتكاسة كبيرة بعد اعتماد اليونان في 2012 قانون جديد يقضي بخفض الحد الأدنى للأجور بنسبة 22% إلى 32%، مما مهَّد الطريق أمام تقويض اتفاقيات العمل الجماعية المعمول بها. وأصبح اتفاق العمل الجماعي الوطني يسري بموجب قانون وزاري، بعد أن كان نِتاج عملية التفاوض الجماعي [11]. وفي وقت ليس ببعيد، في عام 2021، وضع «قانون هاتزيداكيس»، الذي يحمل اسم وزير العمل، مزيدًا من العراقيل في سبيل التوقيع على اتفاقيات العمل الجماعي وزيادة رواتب العمال [12]. كما ألغى القانون نظام العمل لثماني ساعات في اليوم وشرَّع، في جوهره، ساعات العمل الإضافية غير مدفوعة الأجر. كما فرض القانون ذاته عقبات إضافية أمام النَّقابات العمالية من أجل ثنيها عن التوقيع على اتفاقيات العمل الجماعي وتحديد الإجراءات الواجب اتباعها في الدعوة إلى الإضراب. ولطالما شكَّلت الإصلاحات التراجعية لمنظومة العمل وستظل تشكل انتهاكًا جسيمًا لحقوق العامل، ولا سيما حقه في العمل في ظروف لائقة وحصوله على أجور منصفة وحقه في التفاوض الجماعي.

تراجع الحماية الاجتماعية في الأردن

عانت الأردن من ارتفاع في نسب الدين العام وعجز مزمن في الميزانية العامة على مدى العقدين الماضيين، وهو ما ترجمه لجؤها إلى قروض متعددة الأطراف. فقد أبرمت الأردن تسع اتفاقات قروض مع صندوق النقد الدولي منذ 1989، ولديها حاليًا اتفاق قرضي أبرمته مع صندوق النقد الدولي في 2020[13]. واستغل صندوق النقد الدولي الفرصة حينها للتشجيع على ضرورة فرض تدابير تقشفية واجراء إصلاحات ليبيرالية جديدة، بما فيها تقليص الانفاق الشامل على القطاع الاجتماعي. وسجّل إنفاق الأردن على القطاع الاجتماعي كحصة من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضًا في عام 2020 أقل مما كان عليه الحال في 2010، الأمر الذي يُظهر عجز البلاد عن الاستثمار تدريجيًا في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية بصورة تتنافى مع مبدأ حقوق الإنسان المتمثل في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى أقصى ما تسمح به الموارد المتاحة[14] .

وفي المحصلة، تدهْور أداء قطاعي الصحة والتعليم في الأردن من سيء إلى أسوأ وارتفعت معدّلات الفقر ونسب البطالة[15].

وأثبتت طبيعة نظام الحماية الاجتماعية، بوصفه نظام غير شامل ويفتقر للموارد، عجز الأردن عن ضمان شبكة أمان تساعد سكانها، لا سيما الفئات المستضعفة، على الصمود في أوقات الأزمات الإضافية التي قد تشهدها البلاد، كما حدث أثناء جائحة كوفيد[16]-

التقشف ... وصفة لتخفيف عبء الديون

تروِّج بعض الحكومات والمؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي، للتقشف على أنه وصفة لتحرير الحيز المالي وسبيل لتخفيف أعباء الدين الخارجي للدول. وإذ يواصل صندوق النقد الدولي تشجيع الدول على اعتماد التقشف من خلال ابرام اتفاقات قرض مع حكومات في أمس الحاجة للدعم والمساعدة، فهو نفسه يقرّ بعدم جدوائية فرض تدابير تقشفية في أوقات الأزمات الاقتصادية في التخفيف من أعباء ديون الدول[17]. وسيؤدي خفض النفقات العامة على قطاعات الصحة والتعليم وشبكات الأمان الاجتماعي إلى وقف عجلة النمو ويفاقم ظاهرة الفقر وعدم المساواة. كما أن المرونة التي أدخلتها الحكومة على نظام حماية حقوق العمال لا تُسهِم بأي حال من الأحوال في تعزيز النمو الاقتصادي ولا تزيد من فرص العمل[18].

التقشف وعدم المساواة

غالبًا ما تزيد تدابير التقشف من تفاقم ظاهرة التفاوت الاجتماعي، لا سيما أوجه عدم المساواة المبنية على أساس نوع الجنس. ويؤثر تقليص النفقات على مجالي الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية تأثيرًا مفرطًا على الأسر التي يعولها أحد الوالدين فقط وعلى ذوي الإعاقة والأقليات العرقية وأولئك المنحدرون من بيئات محرومة اجتماعيًا واقتصاديًا، بسبب تراجع آفاق العثور على فرص عمل وقلة فرص الوصول إلى رواتب لائقة وزيادة احتمال الاعتماد على شبكات الأمان الاجتماعي. وتشكل المرأة السواد الأعظم من الفئات المذكورة سلفًا. ومن المرجح أن تعمد الدول لزيادة أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تؤديها المرأة وتقليص الساعات التي تقضيها في تأدية أعمال مدفوعة الأجر وتقليص الوقت المخصص لها للفراغ والراحة للتعويض عن تخفيض نفقاتها على القطاع العام[19].

ومع أن بعض برامج الإصلاح الاقتصادي التي فرضها صندوق النقد الدولي أعلنت عن هدفها في دعم توفير فرص عمل للمرأة، إلا أن ذلك لم يحدث بسبب الانخفاض الحاد الذي عرفته النفقات على القطاع العام، الذي يعد أحد القطاعات الرئيسية الذي يوفر مناصب عمل للنساء في كثير من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[20].

وقد يتأثر الشباب بتقليص الانفاق الاجتماعي أكثر من غيرهم من فئات المجتمع، لا سيما إذا ما تعلق الأمر بمجال التعليم على سبيل المثال. وإذ تؤثر سياسات التقشف على توافر فرص التعليم وجودته، يمكن للشباب أيضًا أن يقف على حقيقة أن سياسات هكاته تؤثر تأثيرا كبيرًا على حقهم في الحصول على مسكن وعلى الرعاية في مجال الصحة العقلية والحصول على وظيفة والعمل في ظروف لائقة[21].

التقشف في المملكة المتحدة ... أقسى ما يكون على المرأة

ما فتئت الحكومات التي تعاقبت على الحكم مؤخرًا في المملكة المتحدة تفرض تخفيضات في الانفاق وتغييرات على سياستها الضريبية وفي مجال الإعانات الاجتماعية، مما خلّف أثارًا سلبية خطيرة على النسيج الاجتماعي. وأظهرت دراسة تحليلية أن الأسر المعيشية شديدة الفقر عانت من انخفاض في مستويات المعيشة بلغ 10 بالمائة (الدخل الصافي + قيمة الخدمات العامة) مع حلول عام 2020. وخسرت أغنى 10 بالمائة 2 بالمائة، والأمهات الوحيدات 18 بالمائة والعازبات المتقاعدات 11 بالمائة، ومردُّ ذلك في المقام الأول إلى تخفيض الإنفاق في مجال الرعاية الاجتماعية. وكانت المرأة قد تحمّلت 86% من عبء سياسات التقشف التي أعتُمِدت بين عامي 2010 و2020، والتي مسّت بصفة خاصة النساء ذوات البشرة الملونة دون غيرهن من النساء الأخريات.

التقشف ليس قدرًا محتومًا

أتخذت تدابير بديلة حتى أمام أكثر البلدان تضررًا بالأزمات من أجل زيادة حيزها المالي. ومن الأمثلة على ذلك: زيادة إيرادات الضرائب، وتوسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي والإيرادات التي تُسْهِم في تمويل الحماية الاجتماعية، والاقتراض أو إعادة هيكلة الديون القائمة وتخفيضها، واستخدام الاحتياطات النقدية واحتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية، وزيادة المعونات والتحويلات المالية، واعتماد إطار اقتصاد كلي يتيح قدرا أكبر من التكيف. وتبنّت بعض الدول سياسات تقدُّمية أفضت إلى زيادة حيزها المالي وإعادة توزيع نفقاتها على الجانب الاجتماعي. فقد فرضت تونس، على سبيل المثال، ضريبة دخل تصاعدية مما يعني أن البلاد، شأنها في ذلك شأن الجزائر، تتوفر على هيكل يساعد على ترسيخ مبدأ عدم المساواة، وهو هيكل «قريب من ذلك الموجود في أوروبا والصين، إذ تحوز الطبقة الوسطى على حصة الأسد من الدخل القومي» ، في وقت تدفع الأزمة الاقتصادي الحالية، المتمثلة في التضخم، بالطبقة المتوسطة إلى الانجرار إلى مستنقع الفقر.

حقوق الإنسان أولاً ... وقبل كل شيء

- تقدِّر الحكومات أن مسألة وضع السياسات الضريبية لا يمكن اعتبارها مشكلة فنية، بل هي لا تعدو كونها مسألة عدالة وحقوق فقط. فيجب أن تتماشى مع مبادئ حقوق الإنسان وتُنفَّذ على نحو شامل وشفاف يتيح للشعب فرصة مساءلة الحكومة.
- على كل جهة فاعلة أن تُجري تقييم للسياسات الاجتماعية القائمة في البلد، قبل تقديم توصيات أو وضع تدابير تقشفية.
- لا ينبغي اللجوء إلى فرض تدابير التقشف إلا كملاذ أخير، وعليها أن تتماشى مع مبادئ حقوق الإنسان لكي تفي الدول بما أعلنته من التزامات في هذا الشأن. وينبغي أن تكون هذه التدابير مؤقتة وغير تمييزية وضرورية للغاية.
- ويعني ذلك عمليًا أن تستنفذ الدول جميع البدائل الأخرى من أجل حشد أقصى قدر من الموارد حشدًا عادلاً ومنصفًا قبل اللجوء إلى فرض التقشف، بما فيها فرض ضرائب تصاعدية وتحقيق العدالة المتعلقة بالديون.

Endnotes

1 الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

2 المفوضية السامية لحقوق الإنسان: تقرير عن تدابير التقشف والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، E-2013-82_en.pdf (ohchr.org)

3 الموقع الالكتروني لصندوق النقد الدولي: الاقتراض من صندوق النقد الدولي، IMF Lending

4 A/74/178، الفقرة 7.

5 إيزابيل أورتيز وماثيو كامينغز: إنهاء التقشف (2022) Microsoft Word - Austerity Ortiz Cummins FINAL without cover 20 Sept.docx (nationbuilder.com)

6 إيزابيل أورتيز وماثيو كامينغز: إنهاء التقشف (2022)، الصفحة 94 Microsoft Word - Austerity Ortiz Cummins FINAL without cover 20 Sept.docx (nationbuilder.com)

7 المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية (2019)، مصر: قمع الحقوق وتراجعها https://www.cesr.org/sites/default/files/egypt_upr_web.pdf
انظر أيضًا مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر (2019)، صحيفة وقائع بشأن مؤشرات العمل

8 المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية https://www.cesr.org/sites/default/files/egypt_upr_web.pdf، الصفحة 5 الملاحظة رقم 12

9 المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية (2019)، مصر: قمع الحقوق وتراجعها https://www.cesr.org/sites/default/files/egypt_upr_web.pdf

10 دارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية: التهور في إضفاء المرونة على سوق العمل في عالم يسوده التقشف المال (2012) The Imprudence of Labour Market Flexibilization in a Fiscally Austere World | United Nations
القانون 4046/2012؛ القانون 4092/2012؛ القانون 4172/2013؛ القانون 4564/2018؛ القانون 4172/2013؛ تعميم 32921/2175/13.6.2018؛ القانون 4635/2019، اليونان.

11 Imprudence of Labour Market Flexibilization in a Fiscally Austere World | United Nations
القانون 4046/2012؛ القانون 4092/2012؛ القانون 4172/2013؛ القانون 4564/2018؛ القانون 4172/2013؛ تعميم 32921/2175/13.6.2018؛ القانون 4635/2019، اليونان.

12 القانون 4808/2021، اليونان.

13 إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية: التهور في إضفاء المرونة على سوق العمل في عالم يسوده التقشف المال (2012)، الصفحة 80 (fes.de.19559 pdf)

14 مركز فينيكس: استجابة الأردن لوباء فيروس كورونا وانعكاساته على الحماية الاجتماعية للفئات الأشد ضعفاً (2021) Jordans-response-to-the-Coronavirus-pandemic-and-the-repercussions-on-social-pro-tections-for-the-most-vulnerable-groups-2021.pdf (phenixcenter.net)

15 فريدريش إيبرت ستيفتونغ: مكشوف: دور صندوق النقد الدولي في تقليص الحماية الاجتماعية (2022) (fes.de.19559 pdf)

16 مركز فينيكس: استجابة الأردن لوباء فيروس كورونا وانعكاساته على الحماية الاجتماعية للفئات الأشد ضعفاً (2021) Jordans-response-to-the-Coronavirus-pandemic-and-the-repercussions-on-social-pro-tections-for-the-most-vulnerable-groups-2021.pdf (phenixcenter.net)

17 منظمة أوكسفام: رد أوكسفام على تنبؤات صندوق النقد الدولي للنمو الاقتصادي العالمي (2023)

18 إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية: التهور في إضفاء المرونة على سوق العمل في عالم يسوده التقشف المال (2012) The Imprudence of Labour Market Flexibilization in a Fiscally Austere World | United Nations

19 منظمة أوكسفام: الآثار المترتبة عن سياسات صندوق النقد الدولي من المنظور الجنساني (2019) The Gendered Impact of IMF Policies in MENA: The case of Egypt, Jordan and Tunisia (openrepository.com)؛
أوكسفام: الاعتداء على التقشف (2022) bp-assault-of-austerity-prevailing-economic-choic-es-are-gender-based-violence-221122-en.pdf (oi-files-d8-prod.s3.eu-west-2.amazonaws.com)

20 المفوضية السامية لحقوق الإنسان: بآثار الديون الخارجية وغيرها من الالتزامات المالية ذات الصلة على تمتع الدول الكامل بحقوق الإنسان وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 2018) A/73/179)؛ https://www.womenlobby.org/IMG/pdf/the_price_of_austerity_-_web_edition.pdf; https://www.fidh.org/IMG/pdf/ca0110a.pdf; https://wbg.org.uk/resources/the-impact-of-austerity-on-women/؛ يمكن الاطلاع أيضا على https://www.oxfam.org/en/research/gendered-impact-imf-policies-mena؛ اللوبي النسائي الأوروبي: ثمن التقشف (2012) https://www.womenlobby.org/IMG/pdf/the_price_of_austerity_-_web_edition.pdf؛ الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان: مبادئ مونتريال بشأن حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (2002) https://www.fidh.org/IMG/pdf/ca0110a.pdf; https://wbg.org.uk/resources/the-impact-of-austerity-on-women/؛ انظر أيضًا إلى أوكسفام: الآثار المترتبة عن سياسات صندوق النقد الدولي من المنظور الجنساني (2019) https://www.oxfam.org/en/research/gendered-impact-imf-policies-mena

21 (GenerationAusterity.pdf (youthforum.org (2021